حقوق الإنسان في يومها العالمي

عبدالعزيز بن عثمان الفالح
عضو مجلس الهيئة

المتبصرُ في آية الدين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (سورة البقرة، آية ٢٨١) يرى أنها سبقت التشريع المدني والاقتصادي والتجاري بما يقارب عشرة قرون، حتى إن الإنسان ليقف في عجب أمام بلاغة هذا التعبير التشريعي وإعجازه، في تجلي الدقة العجيبة في رسم حدود التعامل المالي، وصياغة بنوده القانونية، ثم ربط ذلك التشريع بالوجدان الديني ربطًا لطيف المدخل، عميق الإيحاء، قوي التأثير، قريب الإشارة، عظيم الأثر. فهذه الآية الكريمة ذات دلالات في إحقاق الحق وإعطائه لأهله، وذلك من خلال ما أشارت إليه من ضرورة الكتابة عند التداين لكي لا يبغي أحد على أحد، واشترط كون الكاتب عدلًا، وعليه أن يكتب كما علمه الله، على أن تلبية الشهادة فريضة وليست تطوعًا، ولا يستثنى في ذلك أن يكون الدين صغيرًا أم كبيرًا.

ويستنبط الشيخ عبدالرحمن بن سعدي، رحمه الله، خمسين فائدة لهذه الآية الكريمة، منها: أنه يحرم على من عليه حق من الحقوق أن يبخس وينقص شيئًا من مقداره أو طيبه وحسنه أو أجله، ويؤكد على العدالة في الكاتب والشهود، وأن يتحرى المملي الدقة والأمانة في ذلك، وأن يتقي ربه.

فأين قوانين الأرض ومناهجها ودساتيرها من هذه الآية، التي وضعت الحق في نصابه، وأوكلته إلى أهله والقائمين عليه، والأمم المتحدة حينما أقرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وضعت ديباجة جاء فيها: (ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء إلى التمرد على الاستبداد والظلم)، وما بين هذا الإعلان وآية الدين «قرابة ١٣٧٠ سنة»، ذلك كي يُمكن الإنسان من حقوقه المادية سواء أكانت عن طريق التجارة أم المداينة أم البيع والشراء أم التعاقد في جوانبه كافة، أو الحقوق المكتسبة عرفًا، أو المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق، فحفظ الحقوق من مستلزمات الحقوق نفسها. وعندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان وأصدرته، حرصت على أن تطلب من البلدان الأعضاء أن تعمل على نشره وتوزيعه، وقراءته، وشرحه لاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية وذلك من قبيل - نشر الثقافة الحقوقية - في حين أن آية الدين وغيرها من الآيات الكريمات تتلى آناء الليل وأطراف النهار. ومع أن الأمم المتحدة وجمعيتها تنادي بإحقاق الحق وهذا، ولا شك عين الفضيلة والمبتغى، إلا أن الواقع غير ذلك، فما تحقق

منذ ذلك الإعلان عام ١٩٤٨م وحتى يومنا الحاضر لا يكاد يذكر، بل إن الكيل بمكيالين واضح، وهذا ما جعل المملكة تتنحى عن العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن حينما رشحت لها، وتعزف عن ذلك المقعد، إذ أصدرت بيانًا جاء فيه (يسر المملكة بداية أن تتقدم بخالص الشكر وبالغ الامتنان لجميع الدول التي منحتها ثقتها بانتخابها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن للعامين القادمين، وأن المملكة وهي عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة لتفتخر بالتزامها الكامل والدائم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة إيمانًا منها بأن التزام جميع الدول الأعضاء التزامًا أمينًا وصادقًا ودقيقًا بما تراضت عليه في الميثاق هو الضمان الحقيقي للأمن والسلام في العالم. وإذا كانت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تعتبر الظفر بعضوية مجلس الأمن المعني حسب ميثاق المنظمة بحفظ الأمن والسلم العالميين شرفًا رفيعًا ومسؤولية كبيرة لكي تشارك على نحو مباشر وفعال في خدمة القضايا الدولية، فإن المملكة ترى أن أسلوب وآلية العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب، الأمر الذي أدى إلى استمرار اضطراب الأمن والسلم، واتساع رقعة مظالم الشعوب واغتصاب الحقوق وانتشار النزاعات والحروب في أنحاء العالم. ومن المؤسف في هذا الصدد أن جميع الجهود الدولية التي بذلت في الأعوام الماضية والتي شاركت فيها المملكة بكل فاعلية لم تسفر عن التوصل إلى الإصلاحات المطلوب إجراؤها لكي يستعيد مجلس الأمن دوره المنشود في خدمة قضايا الأمن والسلم في العالم. إن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل ودائم لخمسة وستين عامًا والتي نجم عنها عدة حروب هددت الأمن والسلم العالميين لدليل ساطع وبرهان دامغ على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته، وإن فشل مجلس الأمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل سواء بسبب عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة دون استثناء للمراقبة والتفتيش ... إلى آخره، لا يسعها إلا أن تعلن اعتذارها عن عدم قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعليًا وعمليًا من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين). ويعد هذا البيان وثيقة تاريخية يسجلها التاريخ بأحرف من نور لكونه متفرد الموضوع، ونادر الصياغة بشكل لم يسبق إليه أحد في تاريخ المنظمة العالمية، وما هذا البيان إلا تأكيد على حرص المملكة على الحق الإنساني وفقًا للشرائع السماوية والقوانين الدولية، ولذا أكد وزير الخارجية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (أن المملكة لن تكون شاهدة زور فلن تقول إلا ما يملي عليها ضميرها ودينها الحنيف) فـ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ × وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾، وهذا ما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- حفظه الله- قبل عامين من على منبر مجلس الأمن، باستمرار موقف المملكة على وجوب تحديث الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وذلك في الذكرى السادسة والستين لإنشاء الأمم المتحدة. فالمملكة منذ انضمامها إلى تلك المنظمة تنادي بإحقاق الحق وإعطائه إلى أصحابه، فالحق لا يتجزأ ولا يقبل أنصاف الحلول فهي ترفض الفصل العنصري وتدعو إلى حوار الأديان والحضارات وتساوي الحقوق بين البشر وحل القضايا العالقة سواء عربية أو دولية استخدمت فيها ازدواجية المعايير بشكل علني، فتمييع القضية السورية والفلسطينية وأسلحة الدمار الشامل وغيرها وقضايا ميانمار كلها أسباب لا تقبل التأويل. فالمملكة ملتزمة بالمواثيق الدولية، مؤكدة أن حقوق الإنسان كاملة مصونة بالإسلام، فالمسلمون الأولون حملوا تعاليم الشريعة إلى أمم العالم ، والدولة في الإسلام تقوم على الإيمان والعدل والإحسان والحرية والمساواة.

ولقد أعلنت المملكة التزامها الراسخ باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها ودعم الآليات الدولية وفي مقدمتها آلية الاستعراض الدوري الشامل. ولقد شدد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان رئيس وفد المملكة المشارك في مناقشة التقرير الثاني للاستعراض الدوري الشامل، في البيان الاستهلالي الذي ألقاه أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف على الدور الذي تقوم به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الدورية كمدافع عن حقوق الدول النامية وراع لمصالحها أو على مستوى المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية بخاصة ما يتعلق بأعباء الديون على الدول النامية، إضافة إلى دورها الحيوي في دعم الاقتصاد والازدهار العالمي. وأكد احترام المملكة على الدوام حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة، انطلاقًا من إيمانها العميق بما تضمنته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي هذه الحقوق وتجرم انتهاكها، ومن أجل هذا وغيره تم انتخاب المملكة العربية السعودية للمرة الثالثة لمجلس حقوق الإنسان. ومن الفأل الحسن أن يتزامن هذا مع ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وما كان هذا ليكون لولا فضل الله، ثم ما تحظى به حقوق الإنسان في المملكة من عناية واهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني-حفظهم الله- والقائمين على تحقيق الحقوق، وإن حقوق الإنسان في يومها العالمي لتنظر إلى المنظمات الإنسانية ومجالسها وهيئاتها وتشريعاتها بمنظار آية الدين أن يكتب بالعدل ﴿ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئًا﴾.

* تأمل كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- حفظه الله-:

«ليكن حوارنا مناصرة للعدالة في مواجهة الظلم .. والسلام في مواجهة الصراعات والحروب».